

الهيئة العامة للبحوث

٢٥٨٨

# الهيئة العامة للبحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمراني



١٩٨٤

١٦

دراسة جدوى اقامه صناعه الجير  
بمنطقه جبل لبنى - بمحافظه شمال  
سيناء .

دراسة جدوى اقامه صناعه الجير  
بمنطقه جبل لبنى - بمحافظه شمال سيناء

اعداد

المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء  
Housing & Building National Research Center  
يونيو ١٩٨٤  
Since 1954

↓  
D  
2 E 2 1

CR 88

قسم بحوث خامات وصناعة مواد  
البناء

الهيئة العامة لبحوث الاسكان والبناء  
والتخطيط العمراني



١٩٨٧ / ٤ / ٢

دراسة جدوى اقامة صناعة الجير  
بمنطقة جبل لبنى - بمحاظة شمال سيناء

اعتماد  
استاذ دكتور / محمد رامز  
المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء  
Housing & Building National Research Center  
يونيو ١٩٨٤  
Since 1954

دراسة جدوى اقامه صناعه الجير  
بمنطقه جبل لبنى بمحافظه  
شمال سيناء

أعداد

أستاذ دكتور / محمد رامز

ملخص عام الدراسه

أجريت الدراسة الحاليه بناءً على تكليف من محافظه شمال سيناء ، ففى ضوء الدراسات السابقه التى قامت بها الهيئة فقد تبين أن ترسيبات الاحجار الجيريه المتواجده بمنطقه جبل لبنى تعتبر متميزه فى تركيبها وخواصها لصناعه الجير ، كما أكدت دراسه الهيئة العامه للابحاث الجيولوجيه والتعدينيه توافر مخزون طبيعى كبير من هذه الترسبات ، وفى ضوء اهتمام الدوله بتنميه وتعمير سيناء اعتمادا على ثرواتها الطبيعيه فقد كلفت محافظه شمال سيناء الهيئة بدراسه جدوى اقامه صناعه الجير اعتمادا على ترسيبات الاحجار الجيريه بمنطقه جبل لبنى .

وتعطى الدراسة الحاليه نبذه عامه عن صناعه الجير عامه والاساليب المتبعه فى مصر والتى تظهر أن حوالى ٨٠٪ من الانتاج الحالى من الجير يتم تصنيعه بأسلوب حريق الكوش أو ما يطلق عليه القمائن الجليديه والباقى ينتج بأسلوب أكثر تطورا وهو متبوع فقط فى ممانع القطاع العام ( شركة الطوب الرملى وشركه طره للاسمنت ) كما تعطى الدراسه نتائج بعض الاختبارات المعملية على المنتج الحالى من الجير والتى تظهر بوضوح التذبذب الكبير فى خواص الجير وتعكس أيضا الاحتياج الكبير الى جير نقى تتحقق له المواصفات الفنيه المرجوه .

وتظهر الدراسه أن ٧٠٪ على الاقل فى حجم الانتاج الحالى من الجير على مستوى الدوله يتركز فى اطار القاهره الكبرى وباقى الانشطه الانتاجيه تتواجد بالقرب من

الاسكندريه وفى بعض محافظات الصعيد ، وعلى ذلك فتعتمد المحافظات الواقعه شرق الدلتا وفى قطاع قناة السويس والبحر الاحمر ومحافظتى سيناء على جلب احتياجاتها من الجير من مصادر تصنيعه بالقرب من القاهره ، وعلى ذلك فإن اقامه صناعه متطوره للجير فى محافظة شمال سيناء يمكن أن ينافس مصادر الانتاج الحاليه بالقرب من القاهره فى مجال التوزيع بالاضافه الى تميزه المتوقع فى الخواص .

وقد تبين أن استهلاك محافظه شمال سيناء من الجير يعادل ١٢٠٠٠ متر مكعب فى عام ١٩٨٢ ، وفى حين يقدر استهلاك محافظه جنوب سيناء بحوالى ٨٠٠٠ متر مكعب أى يعادل مجموع استهلاك محافظتى سيناء حوالى ١٦٠٠٠ طن ، وقد استخدمت هذه المعلومات فى تقدير الطاقه الانتاجيه الممكنه للمشروع فى الوقت الحالى بفرض أن حجم الاستهلاك فى محافظتى سيناء يعادل ٥٠٪ تقريباً من طاقه المشروع الانتاجيه وأن يتم تسويق ٥٠٪ من الانتاج الى خارج المحافظه وخاصه الى محافظات قطاع قناة السويس والبحر الاحمر مع احتمال امتداد مجال التسويق الى محافظه الشرقيه والمدن الجديده شرق الدلتا مثل العاشر من رمضان ومدينه بدر الجديده اعتماداً على الخواص المتميزه المحتمله للمنتج الجديد وعلى ذلك يمكن تقدير الطاقه الانتاجيه للمشروع الجديد فى حدود ١٠٠ طن من الجير يوبيا او ما يعادل ٣٠٠٠٠ طن فى العام وقد وجد أن هذه الانتاجيه تقارب اصغر طاقسه انتاجيه للتصميمات الحديثه لافران حريق الجير يمكن أن تكون اقتصاديه .

ونظراً الى أن تصنيع الجير يتم بحرق الامجار الجيريه وهى عمليه صناعيه تفقد فيها الخامه الاوليه المستخدمه ٤٤٪ من وزنها على هيئة غاز ثانى أوكسيد الكربون فنجد أنه يفضل ان تقام هذه الصناعه فى اقرب موقع ممكن للخامه لتحقيق الاقتصاد فى تكلفه الانتاج بشرط توافر عناصر البيئه الاساسيه والقرب من مجالات تسويق المنتج. وبأخذ هذه العناصر فى الاعتبار فقد وجد أن أنسب موقع لاقامه هذا المشروع هو فى منطقه جبل لبنى وهى تقع على الطريق المرصوف المؤدى من العريش الى كل من السويس والاسماعليه وفى نفس الوقت فإن هذه الصناعه لاتحتاج الى المياه الا فى تصنيع الجير المطفى من الجير الحى اى أن أقص كميته من المياه اللازمه بفرض تحويل كل من الجير الحسى المنتج الى جير مطفى تعادل حوالى ٢٥ متر مكعب يومياً وهى كميته صغيره يمكن توفيرها بسهولة . أما عن الطاقه الكهربائيه فيتم توليدها عن طريق مولدات خاصه بالمصنع وقد أجريت الدراسه الاقتصاديه لهذا المشروع بفرض اقامته فى منطقه جبل لبنى وقد تم التوصل الى النتائج التاليه :

- جمله التكلفة الاستثمارية اللازمة تقدر بحوالى ٨٩ مليون جنيه منها ٧٧ مليون جنيه بالعمله الاجنبيه والباقى قدره ٢٢ مليون جنيه بالعمله المحليه  
- يقترح انشاء شركه مساهمه لاداره هذا المشروع طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ برأس مال قدره ٤ مليون جنيه او مايعادل ٤٥ % من جمله التكلفة الاستثماريه .

ونظرا الى ان فتره تنفيذ المشروع فى حاله اقراره سوف تستغرق حوالى عامين ونصف فقد افترض سعر بيع للمنتجات يزيد عما هو سائد حاليا بالنسبه للانتاج المماثل بحوالى ١٠ % تقريبا ، وقد اجريت التحليل الماليه للمشروع اخذا بهذا الافتراض فى حاله الاساسيه وأظهرت النتائج ان المشروع يحقق ربحيه بدء من سنه الانتاج الاولى وانه قادر على سداد كافه التزاماته الماليه وتقدر نسبه مافى الربح الى رأس المال المستثمر فى السنوات المتكرره بحوالى ١٤ % كما يقدر نسبه الغائض السنوى الى رأس المال المستثمر بحوالى ٢٥ % وتقدر نقطه التعادل فى هذه السنوات بحوالى ٤٩ . وهو ما يظهر على أن تشغيل المشروع فى جانب الامان كما يقدر العائد الداخلى للمشروع مقدرا بالنسبه لرأس المال المستثمر بحوالى ٢٨ % وهى نسبه عاليه تؤكد اقتصاديات المشروع ويستعيز المشروع رأس المال المستثمر بعد ٦ سنوات من تشغيله كما يستعيز جمله الاستثمارات بعد ١٠ سنوات .

وقد اجريت اختبارات الحساسيه لاقتصاديات المشروع شملت فرض انخفاض العائد من المبيعات كنتيجه لانخفاض انتاجيه فرن الحريق الى ٨٥ % من الطاقه الاسميه وكذلك فرض بيع المنتج بالاسعار السائده حاليا والخيرا بفرض زياده قيمه استثمارات الاصول الثابته بنسبه ١٠ % ، وقد أظهرت هذه الاختبارات ان اقتصاديات المشروع تحتفظ بصورتها المميزه .

وبناء على ذلك فانه يمكن التوصيه بتنفيذ المشروع حيث تظهر كافه المؤشرات

سلامه اقتصادياته ، كما أن اقامه هذا المشروع سوف يوفر احتياجات سينا ، وعددا من المحافظات المجاوره من الجير المتميز فى خواصه والذي يوجد احتياج كبير لتوافره فى الاسواق المحليه كما أنه يحقق اهداف الدوله من تنميه وتعمير سينا عن طريق استغلال وتصنيع ثرواتها الطبيعيه .